

قرار رقم (٢٠٥) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ٢ / ٤ / ٢٠١١

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
للعاملين بالصحافة والطباعة والاعلام

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية العامة للتأمين رقم (١٠٥) لسنة ١٩٧٨ بقبول تسجيل صندوق التأمين والمعاشات للعاملين بالصحافة والطباعة والاعلام تحت رقم (٥٠).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٩/٩/٢٠١٠ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي.

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١١ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة
٢٧/٣/٢٠١١.

قرر

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنصوص المادتين (٣ ، ٥) من الباب الثاني (الاشتراكات وشروط العضوية) والمواد (٢ ، ٤ ، ٦ ، ٦ مكرر) من الباب الرابع (النظام المالي



للسندوق) والمادة (٢) من الباب الخامس (السجلات والحسابات السنوية) والمواد (١) ،

٢ ، ٤) من الباب التاسع (أحكام عامة) النصوص التالية :-

الباب الثانى : (الاشتراكات وشروط العضوية)

مادة (٣) :

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بضرورة السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فترة غايتها شهر من تاريخ إخطاره اعتبر مفصولا وفى حالة إستعداده لسداد الاشتراكات المتأخرة تحصل مضافاً إليها عائد استثمار سنوى من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الأداء طبقاً للعائد الوارد بالدراسة الاكتوارية بشرط ألا تزيد المدة من تاريخ فصله إلى تاريخ إعادته عن خمس سنوات.

مادة (٥) :

تزال صفة العضوية فى الأحوال الاتية:-

أ- إنتهاء العضوية بسبب :-

١- بلوغ سن الستين.

٢- الوفاة.

٣- العجز الكلى المستديم المنهى للخدمة.

٤- أى أسباب أخرى.

ب- إنهاء العضوية من الصندوق بسبب:-

١- الاستقالة أو الانسحاب من الصندوق.

٢- الفصل من الصندوق ويكون بقرار من مجلس إدارة الصندوق بناء على تحقيق



كتابى يثبت فيه ارتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسى.

ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال

فترة لا تتجاوز شهر من تاريخ زوال صفة العضوية.

ويجوز لمجلس الإدارة قبول العضو الذي زالت صفة عضويته واعتباره عضواً بذات

الصفة إذا زالت أسباب زوال الصفة بشرط ألا تتجاوز المدة من تساريخ زوال

العضوية إلى تساريخ إعادة العضو خمس سنوات ، علي أن يقوم بسداد الميزة

التأمينية السابق صرفها وكذلك جميع الاشتراكات المستحقة مستثمرة بعائد استثمار

سنوى طبقاً للعائد الوارد بالدراسة الاكتوارية وذلك خلال ثلاثة أشهر من تساريخ

قبول إعادة عضويته وتكون إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفة العضوية خارج عن ارادة العضو .

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (٢) :

أموال الصندوق مخصصة لمقابله التزاماته قبل أعضائه ولا يجوز إنفاقها في غير ذلك من الأغراض فيما عدا الفائض الاحتياطي الذي يحدده الخبير الاكتواري .

مادة (٤) :

يلتزم الصندوق سنويا بتقديم شهادة من المصرف أو المصارف المودع لديه الودائع النقدية الثابتة والأوراق المالية الى الهيئة لبيان الودائع والأوراق المالية مع الإقرار بعدم السماح للصندوق بالتصرف فيها أو تحويلها الى أية استثمارات أخرى الا بأذن من الهيئة وخلال المدة التي تحددها.

مادة (٦) : توظف أموال الصندوق علي الوجه الآتي:-

- (١) ٣٠% علي الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة.
- (٢) ١٠% علي الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة علي ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات.
- (٣) ٢٠% علي الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة علي ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم.
- (٤) ألا تزيد مجموع قيمة الاستثمار في السندات والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة علي ١٠% من أموال الصندوق.
- (٥) ١٠% علي الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد وبشرط ألا يزيد قيمة أي عقار علي ٣% من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة.
- (٦) ٢٥% علي الأكثر لمنح قروض نقدية للأعضاء وبما لا يزيد علي ٧٥% من الحقوق التأمينية المستحقة للعضو في حالة الاستقالة من الصندوق وقت الموافقة علي القرض، علي أن يستهلك القرض خلال مدة لا تزيد عن ٣ سنوات وبمعدل استثمار بما لا يقل عن العائد الوارد بالدراسة الاكتوارية.



(٧) ودائع نقدية وشهادات ادخار بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري وبشرط ألا تزيد جملة الإيداعات لدى أحد البنوك على ٢٥% من جملة أموال الصندوق.

(٨) ١٠% علي الأكثر في استثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التي أنشئت من أجلها الصناديق وبشرط أن توافق عليها الهيئة.

مادة (٦ مكرر) :

يتم فتح حساب جارى للصندوق بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري بما لا يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق ويشترط للصرف في جميع الاحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق بالإضافة الى أمين الصندوق والأمين العام.

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢) :

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية :-

- ١- سجل العضوية.
- ٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.
- ٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق ومقيد به استثمارات الصندوق بالتفاصيل والتغيرات التي تطرأ عليها.
- ٤- سجل الإيرادات.
- ٥- سجل الاشتراكات.
- ٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا.
- ٧- سجل المصروفات ويجب ان تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلياً.
- ٨- سجل قروض الأعضاء.

يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلي بالنسبة لبعض السجلات.

ويجب أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها .

الباب التاسع : (أحكام عامة)

مادة (١) :

يحظر علي إدارة الصندوق نشر أي بيان من البيانات الواجب تقديمها الي الهيئة
بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة الا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها



هذه البيانات الى الهيئة ويكون لممثلى الصندوق أو أى من أعضائه الحق فى طلب شهادات من تلك البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم المقرر عن كل شهادة .

مادة (٢) :

يؤدي الصندوق الى الهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة بواقع (واحد في الألف) من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وفقاً للموارد الواردة بنموذج (٢) صناديق وذلك في موعد غايته نهاية الشهر الثالث من انتهاء السنة المالية للصندوق.

مادة (٤) :

علي المسؤولين عن ادارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى المادة (١٤) من قانون صناديق التأمين الخاصة وتسلم نسخه منها الى كل من يطلبها من المشتركين مقابل تحصيل الرسم المقرر عن كل نسخة ويجوز لأى عضو في الصندوق أن يطلع علي دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول علي ترخيص بذلك من الهيئة.

ثانياً : إضافة مادتين جديدتين برقمى (٤ ، ٥) للباب الثامن (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته) ومواد جديدة بأرقام (٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) للباب التاسع (أحكام عامة) نصوصها كالتالى :-

الباب الثامن : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادة (٤) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قراراً بتصفية الصندوق وشطب تسجيله. كما يصدر قراراً بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء علي ان يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية والمدة اللازمة للإنتهاء من عملها ، ويجوز تجديد مدة التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين انتهاء اللجنة من أعمالها.

مادة (٥) :

يجوز للصندوق تحويل أمواله والتزاماته إلى صندوق آخر مسجل طبقاً لأحكام القانون ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون كما يشترط تقديم تقرير خبير اكتواري عن المركز المالي للصندوق المندمج والصندوق الدامج علي أن يتضمن ذلك الشروط والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء.



الباب التاسع : (أحكام عامة)

مادة (٥) :

- (أ) يعرف العجز المستديم المنهى للخدمة وفقاً لقوانين التأمينات الإجتماعية والعمل المعمول بهما فى مصر.
- (ب) مدد الاشتراك فى الصندوق هى المدد المسدد عنها اشتراكات الصندوق الشهرية وفى حسابها تحذف كسور السنة .

مادة (٦) :

يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة قبل البت فى طلب التعديل ان يطلب فحص الشروط العامة للعمليات التى يتولى الصندوق مباشرتها والأسس الفنية التى تقوم عليها بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين .

مادة (٧) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناء على موافقة الجمعية العمومية وبما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التى تعد لهذا الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق .

مادة (٨) :

يرجع فى شأن تعريف اجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة فى هذا النظام إلى التقرير الاكتوارى وملاحقه (إن وجدت) وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالى للصندوق .

مادة (٢) : يسرى هذا القرار اعتباراً من ٢٠١٠/١/١ .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار.

د. عادل منير
نائب رئيس الهيئة
٤٦٠٧٦

QF-٧١٢-٠٢

بيان معتمد
بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي
لصندوق التأمين الخاص للعاملين بالصحافة والطباعة والاعلام
وفقاً لقرارى الهيئة رقمى (٢٠٥ ، ٢٠٦) لسنة ٢٠١١

النص المعدل	النص الحالي
<u>الباب الثانى : (الاشتراكات وشروط العضوية)</u> <u>مادة (٣) :</u> إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بضرورة السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فترة غايتها شهر من تاريخ إخطاره اعتبر مفصولاً وفى حالة إستعداده لسداد الاشتراك المتأخر تحصل بفائدة ١٢ % سنوياً. <u>مادة (٥) :</u> تزول صفة العضوية فى الأحوال الآتية:- أ- إنتهاء العضوية بسبب :- ١- بلوغ سن الستين. ٢- الوفاة. ٣- العجز الكلى المستديم المنهى للخدمة. ٤- أى أسباب أخرى. ب- إنهاء العضوية من الصندوق بسبب:- ١- الاستقالة أو الانسحاب من الصندوق. ٢- الفصل من الصندوق ويكون بقرار من مجلس إدارة الصندوق بناء على تحقيق كتابى يثبت	<u>الباب الثانى : (الاشتراكات وشروط العضوية)</u> <u>مادة (٣) :</u> إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراك لمدة ثلاثة اشهر يقوم الصندوق بانذاره فاذا لم يقم بالسداد خلال شهرين آخرين من تاريخ إنذاره اعتبر العضو مفصولاً وفى حالة استعداده لسداد الاشتراك المتأخر تحصل بفائدة ١٢ % سنوياً. <u>مادة (٥) :</u> تزول صفة العضوية فى الأحوال الآتية:- ١- استقالة العضو من صندوق التأمين الخاص للعاملين بالصحافة والطباعة والاعلام. ٢- ارتكابه جريمة مخله بالشرف وترتب عليها فصله من النقابة. ٣- امتناعه عن سداد قيمة الاشتراك وفقاً للمادة ٤ من هذه اللائحة.



فية ارتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسي.

ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال فترة لا تتجاوز شهر من تاريخ زوال صفة العضوية.

ويجوز لمجلس الإدارة قبول العضو الذي زالت صفة عضويته واعتباره عضواً بذات الصفة إذا زالت أسباب زوال الصفة بشرط ألا تتجاوز المدة من تاريخ زوال العضوية إلى تاريخ إعادة العضو خمس سنوات ، علي أن يقوم بسداد الميزة التأمينية السابق صرفها وكذلك جميع الاشتراكات المستحقة مستثمرة بعائد استثمار سنوى طبقاً للعائد الوارد بالدراسة الاكتوارية وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ قبول إعادة عضويته وتكون إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفة العضوية خارج عن ارادة العضو .

الباب الثالث: (المزايا)

١- يؤدى الصندوق للعضو المزايا التالية:-

أ- فى حالة انتهاء الخدمة بالتقاعد لبلوغ سن الستين أو الوفاة أو العجز الكلى المستديم :-
يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية من دفعة واحدة تحسب على أساس مدد اشتراك العضو بالصندوق وطبقاً لما يلى:-

أولاً : اعتباراً من ٢٠٠٦/١/١ حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ :

الميزة التأمينية المستحقة	مدة الاشتراك
يُرد للعضو ٥٠% من اشتراكاته المسددة	أقل من ١٠ سنوات
خمسائة جنيه	١٠ سنوات وأقل من



٤٦٠٧٦

الباب الثالث: (المزايا)

١- يؤدى الصندوق للعضو المزايا التالية:-

أ) فى حالة انتهاء الخدمة بالتقاعد لبلوغ سن الستين أو فى حالة وفاة العضو أو عجزه عجزاً كلياً مستديماً قبل سن الستين يؤدى الصندوق للعضو أو للمستحقين عنه ميزة تأمينية من دفعة واحدة تحسب على أساس مدد اشتراك العضو بالصندوق وطبقاً لما يلى:-

مدة الاشتراك (بالسنوات)	الميزة التأمينية المستحقة
أقل من ١٠ سنوات	يُرد للعضو ٥٠% من اشتراكاته المسددة
من (١٠ - ١٥) سنة	ثلاثمائة جنيه
من (١٦ - ٢٠) سنة	أربعمائة وخمسون جنيهاً

من ٢١ سنة فأكثر	ستمائة وخمسون جنيهاً
- على أن يتم الصرف بعد ستة أشهر من تاريخ انتهاء الخدمة وبعد التأكد من سداد العضو لكافة الاشتراكات المستحقة حتى تاريخ انتهاء الخدمة.	
١٢ سنة	١٢ سنة وأقل من ١٤ سنة
١٤ سنة وأقل من ١٦ سنة	ستمائة جنيه
١٦ سنة وأقل من ١٨ سنة	سبعمائة جنيه
١٨ سنة وأقل من ٢٠ سنة	ثمانمائة جنيه
٢٠ سنة وأقل من ٢٢ سنة	تسعمائة جنيه
٢٢ سنة فأكثر	ألف جنيه
ألف ومائة جنيه	
ثانياً : إعتباراً من ٢٠١٠/١/١ :	
مدة الاشتراك	الميزة التأمينية المستحقة
أقل من ١٠ سنوات	يرد للعضو ٥٠% من اشتراكاته المسددة
١٠ سنوات وأقل من ١٢ سنة	خمسائة جنيه
١٢ سنة وأقل من ١٤ سنة	ستمائة جنيه
١٤ سنة وأقل من ١٦ سنة	سبعمائة جنيه
١٨ سنة وأقل من ٢٠ سنة	ثمانمائة جنيه
٢٠ سنة وأقل من ٢٢ سنة	تسعمائة جنيه
٢٢ سنة وأقل من ٢٤ سنة	ألف ومائتان جنيه



٤٦٠٧٦

ألف وثلاثمائة جنيه

٢٢ سنة فأكثر

مع مراعاة ما يلي:-

- ١- يتم الصرف بعد ستة أشهر من تاريخ إنتهاء الخدمة وبعد التأكد من سداد العضو لكافه الاشتراكات المستحقة حتى تاريخ إنتهاء الخدمة.
- ٢- الحد الأدنى للميزة التأمينية ٨٠٠ جنيه فى حالة الوفاة أو العجز الكلى المستديم المنهى للخدمة.

٢-

يلغى

الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (٢) :

أموال الصندوق مخصصة لمقابلة التزاماته قبل أعضائه ولا يجوز إنفاقها فى غير ذلك من الأغراض فيما عدا الفائض الاحتياطي الذي يحدده الخبير الاكتواري.

مادة (٤) :

يلتزم الصندوق سنويا بتقديم شهادة من المصرف أو المصارف المودع لديه الودائع النقدية الثابتة والاوراق المالية الى الهيئة لبيان الودائع والاوراق المالية مع الإقرار بعدم السماح للصندوق بالتصرف فيها أو تحويلها الى أية استثمارات أخرى الا بأذن من الهيئة وخلال المدة التي تحدده.

مادة (٦) : توظف أموال الصندوق علي الوجه الآتى:-

(١) ٣٠% علي الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة .

(٢) ١٠% علي الأكثر في سندات قابلة للتداول في

سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر

٢- بالنسبة للأعضاء الذين يقومون بصرف معاشات شهرية بواقع خمسة عشر جنيهاً فإنه اعتباراً من ٢٠٠٢/٥/١ سوف يتم تخفيض سنوات صرف المعاش الى خمس سنوات بدلاً من سبعة سنوات.

الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (٢) :

أموال الصندوق مخصصة لمقابلة التزاماته قبل اعضاءه ولا يجوز إنفاقها فى غير ذلك.

مادة (٤) :

تودع اموال الصندوق فى أحد المصارف فى جمهورية مصر العربية ويوقع عليها مع الرئيس كل من أمين الصندوق والامين العام.

مادة (٦) :

توظف أموال الصندوق طبقاً لاحكام المادة (١٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته.



في سندات صادرة عن جهة واحدة علي ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات .

(٣) ٢٠% علي الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار ويشترط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة علي ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم .

(٤) ألا تزيد مجموع قيمة الاستثمار في السندات والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة علي ١٠% من أموال الصندوق .

(٥) ١٠% علي الأكثر في تمكك عقارات موجودة داخل البلاد ويشترط ألا يزيد قيمة أي عقار علي ٣% من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة .

(٦) ٢٥% علي الأكثر لمنح قروض نقدية لأعضاء وبما لا يزيد علي ٧٥% من الحقوق التأمينية المستحقة للعضو في حالة الاستقالة من الصندوق وقت الموافقة علي القرض، علي أن يستهلك القرض خلال مدة لا تزيد عن ٣ سنوات ويمعدل استثمار بما لا يقل عن العائد الوارد بالدراسة الاكتوارية .

(٧) ودائع نقدية وشهادات ادخار بالعملية المحلية أو الأجنبية مودعة لدي البنوك المسجلة لدي البنك المركزي المصري ويشترط ألا تزيد جملة الإيداعات لدي أحد البنوك علي ٢٥% من جملة أموال الصندوق.

(٨) ١٠% علي الأكثر في استثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التي أنشئت من أجلها الصناديق ويشترط أن توافق عليها الهيئة.



٤٦٠٧٦

مادة (٦ مكرر) :

الإيداع فى حساب جارى بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى بما لا يجاوز ١٥% من مجموع أموال الصندوق.

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢) :

يحتفظ الصندوق فى مقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية :-

- ١- سجل العضوية .
- ٢- سجل محاضر الجلسات لمجلس الإدارة والجمعية العمومية .
- ٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق وتقيده به استثمارات الصندوق بالتفصيل والتغييرات التي تطرأ عليها .
- ٤- سجل الإيرادات .
- ٥- سجل الاشتراكات .
- ٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا .
- ٧- سجل المصروفات ويجب ان تدون به البيانات الخاصة بها تفصيليا .

ويجب أن تعتمد هذه السجلات من الهيئة قبل استخدامها ويتم الاعتماد دون مقابل .

الباب الثامن : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادة (٤) :

مادة (٦ مكرر) :

يتم فتح حساب جارى للصندوق بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى بما لا يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق ويشترط للصرف فى جميع الاحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق بالإضافة الى أمين الصندوق والأمين العام.

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢) :

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية :-

- ١- سجل العضوية .
- ٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .
- ٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق ومقيد به استثمارات الصندوق بالتفصيلات والتغييرات التي تطرأ عليها .
- ٤- سجل الإيرادات .
- ٥- سجل الاشتراكات .
- ٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا .
- ٧- سجل المصروفات ويجب ان تدون به البيانات الخاصة بها تفصيليا .
- ٨- سجل قروض الأعضاء .

يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلي بالنسبة لبعض السجلات .

يجب أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها .

الباب الثامن : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادة (٤) :



يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قراراً بتصفية الصندوق وشطب تسجيله.

كما يصدر قراراً بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء علي ان يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية والمدة اللازمة للإنتهاء من عملها ، ويجوز تجديد مدة التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين إنتهاء اللجنة من أعمالها .

مادة (٥) :

يجوز للصندوق تحويل أمواله والتزاماته إلى صندوق آخر مسجل طبقاً لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون كما يشترط تقديم تقرير خبير اكتواري عن المركز المالي للصندوق المندمج والصندوق الدامج علي أن يتضمن ذلك التقرير الشروط والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء .

الباب التاسع : (أحكام عامة)

مادة (١) :

يحظر علي إدارة الصندوق نشر أي بيان من البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة الا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها هذه البيانات الى الهيئة ويكون لممثلي الصندوق أو أي من أعضائه الحق في طلب شهادات من تلك البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم المقرر للرقابة شهادة .



مادة (٢) :

يؤدي الصندوق الى الهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة بواقع (واحد ألف) من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وفقاً للموارد الواردة

لا توجد

مادة (٥) :

لا توجد

الباب التاسع : (أحكام عامة)

مادة (١) :

يحظر علي إدارة الصندوق أن تنشر أى بيان من البيانات الواجب تقديمها بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ الا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها هذه البيانات الى الهيئة المصرية العامة للتأمين.

ويجوز نشر مستخرجات من هذه البيانات مطابقة للبيانات الاصلية المقدمة وتحصل رسوم استخراج الشهادات بواقع اربعمائة مليماً عن كل شهادة .

مادة (٢) :

يؤدي الصندوق الى الهيئة المصرية العامة للتأمين رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة بواقع واحد في الألف من جملة الاشتراكات السنوية في موعد غايته

نهاية شهر فبراير من كل عام .

مادة (٤) :

على المسؤولين عن ادارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بمقتضى المادة (١٤) من القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وأن تسلم نسخة منها الى من يطلبها من المشتركين مقابل تحصيل مبلغ عشرين جنيه عن كل نسخة ويجوز لاي عضو فى الصندوق أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول على ترخيص بذلك من مجلس الادارة .

مادة (٥) :

لا توجد

مادة (٦) :

لا توجد

مادة (٧) :

لا توجد



٤٦٠٧٦

بنموذج (٢) صناديق وذلك في موعد غايته نهاية الشهر الثالث من انتهاء السنة المالية للصندوق .

مادة (٤) :

على المسؤولين عن اداره الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى المادة (١٤) من قانون صناديق التأمين الخاصة وتسلم نسخة منها الى كل من يطلبها من المشتركين مقابل تحصيل الرسم المقرر عن كل نسخة ويجوز لأى عضو فى الصندوق أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة .

مادة (٥) :

أ) يعرف العجز المستديم المنهى للخدمة وفقاً لقوانين التأمينات الإجتماعية والعمل المعمول بهما فى مصر .

ب) مدد الاشتراك فى الصندوق هى المدد المسدد عنها اشتراكات الصندوق الشهرية وفى حسابها تحذف كسور السنة .

مادة (٦) :

يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة قبل البت فى طلب التعديل ان يطلب فحص الشروط العامة للعمليات التى يتولى الصندوق مباشرتها والأسس الفنية التى تقوم عليها بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين .

مادة (٧) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناء على موافقة الجمعية العمومية وبما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التى تعد لهذا الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق .

مادة (٨) :

لا توجد

مادة (٨) :

يرجع فى شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة فى هذا النظام إلى التقرير الاكتوارى وملاحقه (إن وجدت) وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالى للصندوق .

- يسرى تعديل البند (١/أ) من الباب الثالث وفقاً للتواريخ الواردة به أما باقى التعديلات فتسرى اعتباراً من ٢٠١٠/١/١ .



٤٦٠٧٦

مذكرة

التاريخ : ٢٠١١/٣/٢٧ رقم القيد : (٥٠)

إلى : السيد الأستاذ الدكتور نائب رئيس الهيئة
من : الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة
الموضوع : تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص للعاملين
بالصحافة والطباعة والاعلام

تقدم الصندوق المشار إليه بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٣ بطلب لادخال تعديل على لائحة نظامه الأساسي وتم توزيع مستندات التعديل على الادارات المختصة .

حيث تنص المادة (٧) من قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بأنه يجب إخطار الهيئة بكل تعديل في البيانات المشار إليها في المادة (٤) وفي نظام الصندوق ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة العامة للمراقبة المالية وينشر في الوقائع المصرية أية تعديلات في الاشتراكات أو الأغراض أو المزايا .

كما تنص المادة (٧) من اللائحة التنفيذية وتعديلاتها للقانون المذكور بأنه يجوز بموافقة الهيئة تعديل بيانات التسجيل بناء على طلب يقدم على نموذج (٢) صناديق وفي هذه الحالة يكون نشر بيانات التعديل على نفقة الصندوق .

وتشمل التعديلات ما يلي وعلى النحو الموضح بنموذج (٢) صناديق المرفق:

- تعديل المادتين (٣ ، ٥) من الباب الثاني (الاشتراكات وشروط العضوية).
- تعديل البند (١/أ) من الباب الثالث (المزايا) وإلغاء البند (٢) من ذات الباب الثالث.
- تعديل المواد (٢ ، ٤ ، ٦ ، ٦ مكرر) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق).
- تعديل المادة (٢) من الباب الخامس (السجلات والحسابات السنوية).
- إضافة مادتين جديدتين برقمي (٤ ، ٥) للباب الثامن (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته).

- تعديل المواد (١ ، ٢ ، ٤) من الباب التاسع (أحكام عامة) وإضافة مواد جديدة بأرقام (٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) لذات الباب.

حس

* يسرى تعديل البند (١/أ) من الباب الثالث وفقاً للتواريخ الواردة به أما باقي التعديلات فتسرى إعتباراً من ٢٠١٠/١/١ .

وبالبحث واستطلاع رأي الإدارات المعنية بالهيئة والتي أبدت بعض الملاحظات حيث تم عرضها على لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٢ والتي أوصت بالموافقة على التعديل المقدم من الصندوق بعد استيفاء عدة ملاحظات وقد تم استيفائها مع الصندوق .
المطلوب : رجاء التفضل في حالة الموافقة التكرم باعتماد القرارين المرفقين .

المدير العام
٢٠١١
(نبيلة رشاد)

انا

حق

السيد الاستاذ الدكتور مساعد رئيس الهيئة :
روجعت التعديلات ، ولا مانع من الموافقة عليها واعتمادها .

المستشار القانوني

٢٠١١
٣
٢٠١١

د. عادل سيد

تكرم باعتماد القرارين المرفقين

٢٠١١
٢٠١١